الداهوم يوجه سؤالين إلى وزيري الخارجية والتعليم العالي

بدر الداهوم

وجه النائب د. بدر الداهوم في 2 مارس 2021 سؤالين إلى وزير الخارجية ووزير التربية والتعليم العالي في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير الخارجية، الشيخ أحمد ناصر المحمد

نص السؤال على ما يلي :نمى إلى علمي صدور حكم قضائي بإلزام وزارة الخارجية بتعويض مواطنين بمبالغ طائلة عن الأضرار التي لحقت بهم جراء إهمال وتقصير وتراخي الوزارة في القيام بأعمال الوكالة الصادرة من المواطنين لوزارة الخارجية للمطالبة بحقوقهم في الدول الكائن بها سفاراتنا بالخارج سواء كانت هذه الحقوق ناتجة عن حوادث ترتبت على وفاة أو غيره.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:هل أجرت الوزارة تحقيقا مع الموظف المسؤول عن هذا الإهمال أو التقصير والذي ترتب عليه إهدار المال العام وسداد التعويضات من خزينة الدولة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فهل حوسب المسؤول عن هذا الخطأ وأوقع الجزاء عليه؟

سؤال إلى وزير التربية والتعليم العالي

نص السؤال على ما يلي:نمى إلى علمي صدور بالعديد من الأحكام القضائية ضد جامعة الكويت تقضي بإلغاء القرار الإداري الصادر بعدم قبول بعض الطلبة المتقدمين للتسجيل ببرامج كلية الدراسات العليا (دبلوم/ ماجستير/ دكتوراه) رغم استيفائهم كافة الشروط المطلوبة والمنصوص عليها في لائحة كلية الدراسات العليا.

وكان الحكم الصادر بإلغاء تلك القرارات مبني على انحراف الجامعة وتعسفها في استخدام سلطتها في القبول وذلك لقبول الجامعة طلبة حاصلين على درجات أقل من طلبة آخرين تم استبعادهم.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – هل يفتح تحقيق عند صدور أحكام من هذا النوع للكشف عن أي شبهة فساد أو استغلال نفوذ؟

2 – من المسؤول عن تعويض الدولة عن المبالغ التي يحكم بها كتعويضات وأتعاب محاماة للمحكوم لصالحهم؟

أكد أن قانون السحب من احتياطي الأجيال القادمه لن يمر

المضف يطالب الحكومة بالوفاء بتعهداتها للنواب وإقرار القوانين المقدمة في أول جلسة

عبدالله المضف

طالب النائب عبدالله المضف الحكومة بالوفاء بتعهداتها للنواب بإقرار القوانين المقدمة والمتفق عليها في اول جلسة قادمة لمجلس الأمة.

وقال المضف في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة إن الحكومة تعهدت عن طريق وزير الدولة لشؤون مجلس الامة أمام النواب بأن القوانين التي تم تقديمها ستناقش وتقر في اول جلسة قادمة.

وقال المضف « اذكر وانصح الحكومة باكملها بان تلتزم بهذا الوعد وأؤكد أنه اما اقرار هذه القوانين او المحاسبة»مشيرا إلى ان الجلسة الاولي ليست بعيدة، واما ان تقر هذه القوانين وأما ان تأتي المحاسبة .

واكد المضف ان قانون السحب من الاحتياطي الاجيال القادمه لن يمر، «ولن نسمح ليد ان تمد علي احتياطي الاجيال القادمة»، مبينا ان هذا القانون مشوه وهناك اقتراحات ومعالجات أخرى.

وشدد المضف على ضرورة شرح الوضع المالي قبل مناقشة أي حلول لانه من غير المعقول ان نناقش جدوى أي حل وملاءمته من دون ان نعرف الحالة المالية للدولة، مبينا أنه وفقا للمادة ١٥٠ يتم شرح الحالة المالية للدولة مرة واحدة علي الاقل في اي دور انعقاد.

من جانب اخر قال المضف انه ارسل سؤالا الي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ثامر العلي عن صفقه شراء طائرات fa80suber

وبين أن هذه الصفقه تمت عام ٢٠١٨، وتصل الي 5 مليار 185 مليون دولار وفقا لبيانات ديوان المحاسبة ، وحسب اوراق وزارة الدفاع فان قيمة الصفقة مليار و٧١ مليون دولاربينما بيانات وزاره الدفاع الامريكيه تقول أن الصفقة بقيمة مليار ونصف المليار دولار.

وقال ان سؤاله ليس اتهاما لكنه استضاح عن سبب التفاوت في التقديرات وأي رقم هو الصحيح.

الديحاني يسأل وزير التجارة عن إزالة معوقات مشروع سعد العبد الله

فرز الديحاني

وجه النائب فرز الديحاني في 2 مارس2021 سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ، عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لإزالة المعوقات الخاصة بمشروع جنوب سعد العبدالله الإسكاني. وطلب النائب في سؤاله تزويده وإفادته بالآتي:

(1) ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة لإزالة المعوقات الخاصة بمشروع جنوب سعد العبدالله الإسكاني؟ يرجى تزويدي بعدد المعوقات وتاريخ الانتهاء من حلها منذ عام 2015 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

(2) في موضوع إزالة مخالفات بعض الشركات، هل حررت موجودات الشركات قبل بدء تطبيق قرارات الإزالة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بما يثبت تحريز الممتلكات وقيمة الموجودات، وإذا كانت الإجابة النفي فما التداعيات المترتبة على ذلك؟

(3) ما السند القانوني في حال مقاضاة الشركة للوزارة في موضوع التحريز وانتهاء موعد السماح بالبقاء في الموقع؟

(4) في حال التوجه إلى القضاء كم مدة التأخير المتوقعة للمشروع؟ وهل تعلم الوزارة أن التأخير سيتكبده المواطن منتظر الدور الإسكاني؟

(5) ما علاقتكم بشركة "أجيليتي" التي تمتلك شركة المعادن والصناعات التحويلية؟ وهل سبق لكم العمل في شركة "أجيليتي" في منصب مدير مبيعات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى بيان فترة العمل التي قضيتها في الشركة وسبب المغادرة، والمستندات الدالة على ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجي بيان ذلك.

(6) كم مساحة الأرض التي تمتلكها شركة المعادن في جنوب سعد العبدالله ومساحة المباني التي بنيت عليها؟ مع تزويدي بالتراخيص والموافقات التي حصلتم عليها الشراء الأرض.

(7) هل صحيح أن قراركم بإزالة المباني الخاصة بالشركة المذكورة سيكون سببا في حصولها على غرامة مالية تقدر بنحو 20 مليون دينار؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بوصف دقيق لتلك المخالفات والإجراءات المتخذة في شأنها.

(8) هل خصص موقع بديل لنشاط سكراب أمغره؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما تاريخ تخصيص الموقع البديل؟ مع تزويدي بإجراءات الوزارة لتسلم الموقع البديل وتجهيزه منذ سنة 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

(9) صورة ضوئية من محاضر الاجتماعات الرسمية لدى الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة التي تؤكد معالجة كل المواضيع أعلاه من خلال الجهة الإدارية المختصة.

(10) شف بأسماء الجهات الإدارية المسؤولة عن متابعة نقل شركة المعادن من منطقة جنوب سعد العبد الله إلى مواقع بديلة، مع بيان تفصيلي بالإجراءات الرسمية وصورة ضوئية من الكتب الصادرة من تلك الجهات إلى مجلس الوزراء.

(11) هل نوقش نقل المعوقات في اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك المحاضر، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى بيان أسباب ذلك.

(12) صورة ضوئية من القرارات ذات العلاقة بتخصيص أو إنهاء تخصيص القسائم التي تمت من دون الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.

خالد العنزي يوجه سؤالين إلى وزيري الأشغال و«شؤون مجلس الوزراء»

وجه النائب د.خالد العنزي في 2 مارس 2021 سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

نص السؤال على ما يلي:صدر القانون رقم "115" لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وذلك لإدارة منظومة نقل بري حديثة وآمنة واقتصادية والإشراف عليها وصيانتها لتحقيق رؤية الدولة والتمتع بجميع الصلاحيات والاختصاصات التي تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة في مجالها، وتبع ذلك تعيين لأعضاء مجلس الإدارة في عام 2015 ثم نقل وندب موظفين إلى الهيئة وتعيين موظفين كذلك وحتى اليوم لم يتم إقرار الهيكل للهيئة العامة للطرق والنقل البري.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بما يلي:

1 – هل جرت مخاطبات لاعتماد الهيكل التنظيمي بين الهيئة ومجلس الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هي؟ ولماذا لم تنته باعتماد الهيكل التنظيمي حتى الآن؟

2 – ما التاريخ المحدد لاعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للطرق والنقل البري؟ سؤال إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس

نص السؤال على ما يلي:صدر القانون رقم "110" لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وذلك لإدارة منظومة نقل بري حديثة وآمنة واقتصادية والإشراف عليها وصيانتها لتحقيق رؤية الدولة ولتتمتع بجميع الصلاحيات والاختصاصات التي تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة في مجالها.

وتبع ذلك تعيين أعضاء مجلس الإدارة في عام 2015 ثم تعيين مدير عام للهيئة العامة للطرق والنقل البري عام 2017 حتى تقاعده في عام 2018 ، وتبع ذلك العديد من الإجراءات منها نقل وندب موظفين ثم فتح باب التعيين وذلك حتى يتسنى للهيئة أداء الأعمال المنوط بها وفق قانونها المقر من مجلس الأمة وحتى تستكمل الهيئة اختصاصاتها.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإدارات التي نقلت من وزارة الأشغال العامة أو الوزارات الأخرى إلى الهيئة؟

2 – ما الإدارات التي لم تنتقل حتى الآن؟ وما سبب ذلك؟ وما الإجراءات التي اتخذت التصحيح هذا الوضع؟

3 – هل هناك إدارات نقلت طبقا لقرار مجلس الوزراء "1278" من وزارة الأشغال العامة إلى الهيئة ثم ردت لوزارة الأشغال العامة بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء "1278"؟

4 – هل هناك هيكل تنظيمي مقترح أو معتمد للهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منه وصورة ضوئية من المخاطبات ذات الصلة، وإذا كانت الإجابة النفي فهل خاطبت الهيئة مجلس الخدمة المدنية لإقرار الهيكل التنظيمي الخاص بها؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من هذه المخاطبات وتحديد التاريخ المحدد الاعتماد الهيكل التنظيمي.

5 – نقلت بعض الإدارات من وزارة الأشغال العامة إلى الهيئة، هل استكملتم نقل وندب موظفيها إلى الهيئة أم مازالوا يتبعون جهاتهم الرئيسة؟ وما سبب عدم استكمال نقلهم رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على نقل الإدارات؟

الغانم هنأ نظيره الغاني بالعيد الوطني لبلاده

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس برقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية غانا ألبان سوماناكينجسفورد باجبين، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده..

بعد مسح لتصنيف حسب المداخيل لضمان عدم تأثر محدودي الدخل

الصالح يسأل وزير المالية عن نية الحكومة خفض الرواتب والمكافآت وفرض الضرائب وتقليص البعثات

خليل الصالح

توجه النائب خليل الصالح بسؤال برلماني لوزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار يستفسر فيه عما نما إلى علمه بشأن عزم الحكومة على تطبيق خطط إصلاح اقتصادي تحمل في طياتها رفعا لأسعار السلع والخدمات وفرض ضرائب جديدة.

وتضمن السؤال تقليص أعداد البعثات وخفض المكافآت والرواتب، وما اذا كانت الحكومة تعتزم إجراء مسح جديد لتصنيف المواطنين حسب المداخيل لضمان عدم تأثير أي إجراءات اقتصادية على محدودي ومتوسطي الدخل؟ و الضمانات التي ستقدمها الحكومة لهاتين الشريحتين.

الحجرف يوجه سؤالاً إلى وزير الداخلية بشأن حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي

مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً في 2 مارس إلى وزير الداخلية في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، قال في مقدمته ما يلي:

ذكر النائب الفاضل شعيب المويزري في استجوابه لوزير الداخلية السابق في تاريخ 2020/8/8 عن وجود حسابات وهمية بإدارة وإشراف ضباط في جهاز أمن الدولة والمباحث الإلكترونية تبتز المغردين وتهددهم بالصمت عن أقطاب أو للانتقام السياسي أو مقابل مبالغ من المال.

وطلب تزويده وإفادته بالآتي:

هل شكلت لجنة للتحقيق فيما ورد في الاستجواب المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بجميع تقارير اللجنة والنتائج التي توصلت إليها مع شطب الأسماء، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بأسباب عدم تشكيل لجنة تحقيق في المواضيع المذكورة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

أكد على ضرورة أن تقدم الحكومة قانوناً جديداً بمفهوم يحمي المواطنين

عبدالكريم الكندري: «الجرائم الإلكترونية» جاء بغاية تقييدية ولا ينفع معه التعديل

عبدالكريم الكندري

قال النائب د.عبدالكريم الكندري إن قانون الجرائم الإلكترونية جاء بغاية تقييدية لا تنظيمية فلا ينفع معه التعديل لذلك تقدمت من بداية المجلس بقانون لإلغائه

وبين الكندري أن على الحكومة إذا كانت تريد قانوناً تنظيمياً أن تقدم مشروعاً جديداً بمفهوم يحمي المواطنين ولايقيد رأيهم ويوفر الأمن المعلوماتي.